الآثار الاقتصادية للحرب الأمريكية المتوقعة ضد العراق

الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

تقديـــــم:

تـتواتر الأخـبار والتصـريحات علـى أن الولايـات المتحدة الأمريكية عازمة على ضرب العراق خلال الأيام القليلة القادمة، وهذه الضـربة المـتوقعة تمثل كارثة إقليمية وأزمة عالمية، سوف يترتب علـيها آثار سلبية عديدة في جميع المجالات، وفي هذه الورقة سوف نحاول إلقاء الضوء على أهم الآثار الاقتصادية التي يؤكد الجميع على حدوثهـا، وإن كانوا يختلفون حول حجمها لارتباط ذلك بعدة عوامل، مـنها توقيت بدء الحرب ومدتها، وكيفية سير المعارك فيها، والهدف الحقيقـي منها، فكل الساسة والخبراء والمفكرين يؤكدون على حدوث هـذه الآثـار، وتحديـد العناصـر الاقتصادية التي تشملها والجوانب الضـارة فيها، أما تحديد هذه الآثار كمياً فيقوم على عدة احتمالات قد تزيد أو تنقص عما يقدره الخبراء ، وإن كانت هذه الآثار بدأت تظهر بالفعل في ظل التهديد بالحرب.

وفـي ضـوء ذلك سوف نحاول في هذه الورقة بيان العناصر الاقتصادية التي سوف تتأثر بالحرب المتوقعة وبيان مردود ذلك على

الوضع الاقتصادي في المنطقة والعالم مع التركيز على مصر، وذلك في الفقرات والنقاط التالية:

أولا: تباريح حول ضرب العراق:

قبل أن نتناول الآثار الاقتصادية لضرب العراق سوف نشير في إيجاز إلى بعض النقاط التي تمثل الإطار العام لهذه الحرب، وقد اخترنا عنوان الفقرة "تباريح" لأن التباريح كما جاء في لسان العرب هي: الشدائد وقيل هى كلف المعيشة في مشقة (٣/٢٤٦- طبعة دار المعارف) فالحرب المتوقعة سوف تؤدى إلى مشقة في الاقتصاد.

ونورد حول ذلك ما يلي:

أ- **النفط هو الدافع الرئيسي للحرب:** رغم تصريحات كبار المسئولين الأمريكيين ردا على الشعارات التي يرفعها المناهضون للحرب بعنوان "لا حرب من أجل النفط"، وتدور حول أن حرب العراق ليست مرتبطة بالنفط كما صرحت بذلك مستشارة الرئيس بوش للأمن القومى، فإن عدداً من الحقائق تكشف أن الهدف من هذه الحرب هو السيطرة على النفط العراقي، حيث يبلغ الإنتاج العالمي الآن ٧٦,٨ مليون برميل في اليوم، تستهلك أمريكا منه ٢٥% ، وتستورد من هذا الرقم ثلثى احتياجاتها من منطقة الخليج بالدرجة الأولى التي تبلغ ٢٤,٣ مليون برميل يوميا بما يعادل حوالى ٤٠,٧% من الإنتاج العالمي، وتسيطر أمريكا سياسيا

واقتصاديا على بترول الخليج ماعدا العراق التي تعتبر ثاني أكبر دولة منتجة للبترول بعد السعودية، حيث تنتج الآن وفي ظل الحصار الاقتصادي ٢,٤ مليون برميل يومياً، ولديها حجم احتياطي ١١٢ مليار برميل يمثل ١١% من الاحتياطي العالمي الذي يقدر بحوالى ١٠٣٥ مليار برميل.

ب- **الأسباب الخادعة للحرب:** في محاولة أمريكا إخفاء السبب الحقيقي لاندفاعها لحرب العراق تورد أسباب خادعة للتضليل منها:

١- **محاربة محور الشر:** بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبقاء أمريكا قوة وحيدة كبرى في العالم أرادت أن تعيد ترتيب العالم لصالحها، ولكن وقف في وجهها بعض الدول بدرجات متفاوتة، وكان أشدها الدول التي سماها بوش محور الشر، وحددها في كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية، وأعد العدة لتأديبها ودخولها في حظيرة الأمركة، ولجأ إلى حجة أن هذه الدول تملك أسلحة دمار شامل، ويجب أن تتخلص منها ولكنها توجهت إلى العراق فقط رغم أن التقارير تشير إلى أنه توجد ١٥ دولة من غير الدول الكبرى لديها برامج للأسلحة النووية، وأن ٣٠ دولة في منطقة الشرق الأوسط فقط لديها أسلحة كيماوية وجرثومية، ويؤكد ذلك ما حدث أخيرا حينما حاولت أمريكا

تهديد كوريا الشمالية التي لقنتها درساً في احترام الآخرين، وبلعت أمريكا إهانة كوريا الشمالية بينما أعدت العدة لضرب العراق.

٢- **محاربة الإرهاب:** بعد أحداث ١١ سبتمبر رفعت أمريكا شعار محاربة الإرهاب، وبدأته فعلا بغزو أفغانستان، ومع أن العمليات الإرهابية تقوم بها جماعات وأفراد لم يثبت أن العراق ساندتهم إلا أنها ادعت أن إرهاب العراق هو ضد الشعب العراقي، وأرادت أن تلصق تهمة الإرهاب بدولة العراق، رغم أن أكبر دولة إرهابية هي إسرائيل، ومع ذلك تساندها وتساعدها.

جـ- **مناهضة العالم للحرب وتخاذل الدول العربية:** مما يزيد من تباريح هذه الحرب أننا نرى الجميع ضدها ما عدا الدول العربية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتظاهر الآلاف وباستمرار ضد الحرب، وكذا في جميع دول أوربا وأسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تخرج المظاهرات من الشعوب يومياً للإعلان عن رفضها للحرب بل وصل الأمر إلى تطوع أفراد من دول أوربا للذهاب إلى العراق وتكوين دروع بشرية لحماية أبناء العراق في الوقت الذي نرى فيه أن الدول العربية المجاورة للعراق تفتح أراضيها لمزيد من الاحتلال الأمريكي بواسطة قوات ومعدات لتكون نقطة الانطلاق للحرب إلى جانب

صـمت رهيـب من باقي الدول العربية، رغم أن أثار الحرب السيئة سوف تصيب هذه الدول بشكل مباشر.

د- **فقـدان الـثقة في المجتمع الدولي واستهتار أمريكا بمؤسساته:** حيـث استطاعت أمريكا انتزاع قرار من الأمم المتحدة بإجراء تفتيش مخز عن أسلحة الدمار الشامل، ورغم أن التقارير الأولية التي قدمها المسؤولون عن التفتيش إلى الأمم المتحدة تؤكد عدم وجود أي أثر لأسلحة الدمار الشامل لدى العراق، إلا أن أمريكا ماضـية في طريقها للحرب متجاهلة اعتراض المجتمع الدولى على ذلك.

هـذا هو الإطار العام المواجه لهذه الحرب اللعينة، والذي يظهر ويؤكد أن الأمر أبعد من ضرب العراق بل هو حلقة في سلسلة فرض أمريكا هيمنتها على العالم ومحاربة الإسلام والمسلمين، والتي ستطول وتمـتد أثارها على مجمل الحياة على كوكب الأرض، وهى أثار سيئة بلا شك، وسوف نحاول بيان الجوانب الاقتصادية في الفقرات التالية:

ثانياً: العناصر الاقتصادية التي ستتأثر بالحرب: وتتمثل في الآتي:

أ- **البـترول العالمي:** والذي يمثل المورد الاقتصادي الرئيسي الذي يقـوم علـيه الاقتصـاد العالمي في توفير الطاقة اللازمة لإدارة المصـانع ووسائل النقل والاستخدام المنزلي بكل أنواعه، وبدون النفط تتوقف الحياة على كوكب الأرض وأية تغييرات تطرأ عليه

تـــؤدى إلـــى تغييرات مضاعفة على كل أركان الاقتصاد، وعند نشـــوب الحرب المتوقعة سوف يتأثر هذا المورد بتأثيرات عديدة من بينها:

١- ارتفـــاع أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً قد يصل في حالة الحرب المحـــدودة التـــي تستمر أسابيع قليلة إلى ٤٠ دولار للبرميل، وفـــى حالة الحرب الطويلة إلى أكثر من ٦٠ دولار للبرميل، ولقـــد بـــدأت بـــوادر ذلك حيث ارتفع سعر البرميل من ٢٧ دولار للبرمـــيل، والـــذي أستمر هكذا لمدة عام إلى أكثر من ٣٠ دولار للبرمـــيل نتيجة التصريحات الأمريكية بالاستعداد للحرب.

٢- تـــزيد الحالـــة سوءًا إذا تم ضرب مصافي النفط سواء في العراق، أو في بعض دول الخليج بما سيحرم العالم من هذا الشريان الهام للاقتصاد.

٣- ســـوف يقـــل الإنـــتاج أثـــناء الحرب، وتزيد تكاليف النقل والتأميـــن وربما تتوقف عملية النقل إذا تم إغلاق المضايق التي تمر فيها السفن المحملة بالنفط.

ب-**الســـياحة:** تمـــثل السياحة على مستوى العالم أحد الموارد الهامة للعمـــلات الأجنبـــية، وبنشوب الحرب سوف يتوقف تدفق السياح لمـــنطقة الشرق الأوسط، والذي يصل عدد السياح الوافدين إليها حوالـــى ٣٠ ملـــيون ســـائح سنويا إلى جانب الصناعات المحلية

والعمالـــة المرتـــبطة بها بما يحرمها من مصدر هام هي في أشد الحاجة إليه.

جـــ- **الاســـتثمار الأجنبي**: في ظل العولمة تزايدت تدفقات رؤوس الأمـــوال بيـــن الـــدول سواء الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشـــر، والـــذي يساهم إلى حد كبير في خطط التنمية وكفاءة استخدام الاستثمارات، وبنشوب الحرب سوف يتوقف هذا التدفق بل سيتم سحب الاستثمارات الأجنبية من المنطقة بما يؤثر على النمو والحركة ويؤدى إلى الركود.

د-**حـــركة التجارة الدولية من استيراد وتصدير** والتي ستتوقف خلال فـــترة الحرب أو تزيد تكلفة ما يتم منها إلى حد كبير، إلى جانب تـــزايد تكاليف النقل والشحن والتأمين، وهى عناصر تؤدى إلى زيـــادة تكلفـــة الصـــادرات والواردات مما يزيد من العجز في مـــيزان المدفوعات لدى الدول التي تعتمد على الواردات بشكل كبير، وهى الدول النامية.

هـــ- **العمالـــة**: من المعروف أن منطقة الخليج من المناطق الجاذبة للعمالـــة الأجنبية بشكل كبير، وبنشوب الحرب سوف تتم هجرة الكثير من العاملين إلى بلادهم مما سيحرم هذه البلاد من مورد هام من موارد العملات الأجنبية

و- **ارتـــباك وتباطؤ النشاط في بورصات الأوراق المالية** سواء على مستوى الاستثمارات المحلية أو الأجنبية.

ز- **حـرمان العـالم من التجارة مع العراق**، والتي تبلغ حوالي ٥٤ مليـار دولار سنوياً مما سيضر بمصالح ٧٥ دولة تتعامل تجارياً مع العراق.

ح- **تكاليف الحرب** التي من المتوقع أن تبلغ ما بين ٦٠ مليار دولار، وهو الرقم الذي قدمته إدارة بوش، وبين ١,٦ تريليون دولار وهو الـرقم الذي قدره الخبراء المستقلون، وإن كانت أمريكا ستتحملها بالكامل على عكس حرب الخليج عام ٩١/٩٠ التي تحمل الحلفاء ٨٠% مـن تكالـيفها، إلا أن أمريكا لن تعدم الحيلة لجبر العرب على دفع تكاليف هذه الحرب الثالثة.

ط- **الإنفاق العسكري** الذي يتزايد في المنطقة سواء، لمواجهة تكاليف تعبئة الجيوش والاحتياطي، أو للإنفاق على التسليح.

وكل هذا سوف يؤدى إلى أثار سيئة على الاقتصاد العالمي، نشير إليها في الفقرة التالية:

ثالثا: الآثار السيئة للحرب: وتتمثل فيما يلي:

أ- ارتفـاع الأسـعار: نتـيجة لارتفاع أسعار الطاقة، وأسعار السلع المستوردة مما يزيد تكاليف المعيشة، ويزيد بالتالي من حالة الفقر التي تخيم أصلاً على العالم ودول المنطقة.

ب- توقـف أو تباطؤ النشاط الاقتصادي: نظراً لارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام، وهجرة العمالة خوفاً من الحرب.

جـــ- تـــزايد حـــركة الركود التي يشهدها العالم منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

د- ازدياد معدل البطالة نظراً لبطء وتوقف النشاط الاقتصادي

هـــ- بطء وقلة حركة التجارة الخارجية.

و- تدمير اقتصاديات العراق كاملة.

ز- يـــؤدى تزايد توجيه الموارد للإنفاق العسكري وسباق التسلح إلى حـــرمان التنمـــية مـــن هذه الموارد، وبالتالي تزايد معدلات الفقر والتخلف الاقتصادي.

ح- إذا نجحـــت أمـــريكا في كسب الحرب بسرعة، فإنها سوف تعمل علـــى انهـــيار أسعار النفط، وانخفاضها إلى حوالى ١٥ دولار للبرمـــيل ممـــا تفقد معه الدول العربية حوالى ٨٠ مليار دولار ســـنويا مـــن عائدات النفط على أساس أنها تنتج يوميا حوالى ٦ ملـــيون برمـــيل، وبانخفاض السعر حوالى ١٤ دولار للبرميل تصـــبح النتيجة خسارة (٦×١٤= ٨٠ مليار دولار) وما يترتب علـــى ذلـــك من انهيار خطط التنمية بالدول العربية البترولية، وامتداد هذا التأثير إلى دول المنطقة والعالم.

ومـــن الجدير بالذكر أن هذه الآثار بدأت تظهر بوادرها بمجرد الـــتهديد بالحرب وحالة الترقب التى أصابت اقتصاديات العالم بالشلل، فالحادث الآن فعلا هو:

- انخفـــاض قيمة الدولار الأمريكي أمام اليورو إلى أدنى مستوى لـــه فـــي ثلاثـــة أعوام مما سيكون له أثر سلبي على الاقتصاد العالمي الذي يعتمد الدولار عملة عالمية.
- تـــراجع مؤشـــرات أسواق المال الدولية (البورصات) إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من ستة أعوام.
- ارتفاع أسعار الذهب إلى حوالي ٣٨٠ دولار للأوقية.
- زيـــادة الغيوم وعدم التأكد أمام متخذي القرارات الاقتصادية مما أدى إلى تأخير تنفيذ المشروعات الاستثمارية وخطط التوظيف.
- تـــراجع معـــدلات النمو الاقتصادي في الأشهر الثلاثة الأخيرة حتى وصل إلى ١% سنوياً.

هـــذا على مستوى المنطقة والعالم ككل، أما على مستوى مصر فنذكره في الفقرة التالية.

رابعاً: الآثار الاقتصادية للحرب على مصر:

ويمكـــن أن نوجـــزها في الآتي (بالنظر إلى أرقام السنة الأخيرة ٢٠٠٠/٢٠٠١م):

أ- **الســـياحة:** تحصـــل مصـــر علـــى ٣,٤ مليار دولار سنويا من الســـياحة، تســـاهم إلى حد كبير في توفير النقد الأجنبي، وتغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات، وحسب تصريح وزير السياحة أخـــيراً فإنه في حالة نشوب الحرب سوف تخسر مصر حوالي ٢

مليار دولار من هذه الحصيلة بما يعادل حوالي ٧٣% من موارد السياحة، إلى جانب ما تخسره مصر من عائد سلبي على استثمارات النشاطات السياحية، والبطالة بين العاملين في السياحة الذين يبلغ عددهم حوالي ٢ مليون عامل

ب- **تزايد العجز في الميزان التجاري:** حيث تبلغ الصادرات ٦,٦ مليار دولار والواردات ١٤,٦ مليار دولار، والعجز يصل إلى ٨ مليار دولار، وفي حالة نشوب الحرب سوف تزيد قيمة المدفوعات على الواردات لارتفاع أسعار النفط، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، كما أن نشوب الحرب في المنطقة ومصر جزء منها سوف يزيد من تكلفة الصادرات لتحملها بأسعار شحن وتأمين مرتفعة، وبالتالي ترتفع أسعارها بما يقلل من فرصتها في المنافسة، وإذا أضفنا إلى ذلك أن صادرات مصر إلى العراق تبلغ نسبة كبيرة تحرم مصر منها، وهو ما يعادل حوالي ٢ مليار دولار، فإن الصادرات المصرية في حالة الحرب ستقل بما يؤدى إلى مزيد من العجز في الميزان التجاري.

جـ- **قناة السويس:** تساهم قناة السويس بإيراد من العملة الأجنبية حوالي ٢,٧ مليار دولار يمثل أحد المصادر الهامة من العملة الأجنبية للاقتصاد المصري، وفي حالة نشوب الحرب سوف يتوقف هذا المصدر تماماً أو يقل إلى حد كبير جداً لأن حركة

الـنقل بها سوف تتوقف أو تتكمش وحسب مدة الحرب التي قد تطـول إلـى عدة شهور سوف تخسر مصر حينها بواقع ٢٢٥ مليون دولار من إيرادات القناة.

د- **تحويلات العاملين في الخارج:** تبلغ تحويلات المصريين العاملين في الخـارج حوالى ٢,٩ مليار دولار، يتم تحويل أغلبها من العامليـن بدول الخليج، وفي حالة نشوب الحرب سوف تتوقف أغلـب هذه التحويلات إما للهجرة المعاكسة للعمالة بالعودة إلى مصـر خوفا من الحرب، أو للاستغناء عنهم لتوقف النشاط بهذه الـدول، وإمـا لقـبول العمـل بأجـر أقل، أو حتى تأخر دفع مستحقاتهم.

هـ- **توقـف تدفق الاستثمارات الأجنبية وانعكاس تدفقها للخارج:** فمـن المعـروف أن الادخـار المحلي يعادل ١٦% من الناتج المحلـي، ويعجـز عن تمويل الاستثمارات التي تبلغ ٢٢% من الناتج المحلي، ويتم سد هذه الفجوة من الاستثمارات الأجنبية مع العلـم بأنه توجد فجوة كلية بين الحاجة للاستثمار وبين الأموال المـتاحة للاستثمار داخلياً وخارجياً تبلغ حوالى ٨% مما يحتاج معه الأمر إلى مزيد من جذب الاستثمارات الأجنبية، وفي حالة الحرب سوف يتوقف تدفق الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى سحب المسـتثمرين الأجانـب لأموالهم من مصر باعتبارها تقع داخل

منطقة الخطر، مما يؤدى إلى بطء النمو الاقتصادي، وما يترتب عليه من مشاكل الركود والبطالة والمزيد من الفقر.

و- **الإنفاق العسكري على تعبئة الجيش** والصيانة للأسلحة واستكمالها لأنه لا يعلم إلا الله مدى نطاق الحرب، وما ينفق على الدفاع حسب ميزانية ٢٠٠١/٢٠٠٢م هو ١٠,٢ مليار جنيه سوف يتزايد في حالة الحرب.

وكل ما سبق سوف يؤدي إلى مزيد من المشكلات للاقتصاد المصري من أهمها ما يلي:

١- زيادة البطالة.

٢- زيادة حالة الركود.

٣- زيادة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

٤- الضغط على سعر صرف الجنيه مقابل الدولار والعملات الأجنبية المرتبطة بها.

٥- بطء وتراجع مؤشرات سوق الأوراق المالية.

الأمر الذي يمكن معه القول: إن نشوب الحرب يهدد المنطقة بكارثة اقتصادية لن تقوم منها لأمد طويل حتى بعد انتهاء الحرب، وهذا يؤكد صحة موقف الرئيس محمد حسني مبارك الذي صرح أكثر من مرة بأن الحرب سوف تؤدي إلى كارثة كبيرة، ويعمل بكل جهد للحيلولة دون وقوعها.

ندعو الله عز وجل أن يجنب الأمة العربية والإسلامية شر الحرب وآثارها إنه سميع الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته